

10-10-2012

## بيان للنشر الفوري

صادر عن مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

## لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام

يشدد مركز "شمس" على أن عقوبة الإعدام الكامنة في الرد على القتل بالقتل كوسيلة شرعية لردع الإجرام تدل على عجز السلطات المختصة في مواجهة أسباب الإجرام وعلى عدم قدرتها على القضاء على أسبابه. فقبل أن تقتص السلطات المعنية من فاعل الجريمة، يقتضي أن تفتش عن الأسباب الشخصية والاجتماعية والعائلية التي دفعته إلى ارتكاب جريمته وان تتصدى الدولة لها معتمدة سياسة الدفاع الاجتماعي عن أمن المجتمع بمعالجة البطالة ومحاربة الفساد والمفسدين وتحسين الوضع الصحي والاجتماعي للفرد ويرفع مستواه المعيشي وبتأمين الشروط اللازمة واليومية لحياة طبيعية للإنسان، من عمل وضمن اجتماعي راق وحرية رأي وسلامة جسدية بالتنقل على الطرقات وغيرها من الشروط اللازمة لحياة كريمة للفرد. مما يساعد على مواجهة أسباب الإجرام والقضاء عليها.

يؤكد مركز "شمس" أن عقوبة الإعدام تمثل أحد أهم صور ومظاهر انتهاك الحق في الحياة، ولهذا يجب ألا يعود الفعل الإجرامي، وبغض النظر عن طبيعته وقسوته، إلى الحكم بإنهاء حياة المجرم لكون الحق في الحياة حقاً مقدساً يجب أن يسان، ولا يجوز أن يكون محلاً للمساومة حتى في نطاق التجريم والعقاب. إن هذه العقوبة تتسم بقسوة وعلى وجه حاط بكرامة الإنسان، كما أنها تمثل أحد مظاهر العقوبات القاسية نظراً للألم النفسي والجسدي الذي يتعرض له المدان بهذه العقوبة سواء خلال الفترة السابقة على تنفيذ هذه العقوبة أو حال تنفيذها.

يذكر مركز "شمس" بأن عقوبة الإعدام هي العقوبة الوحيدة التي لا يمكن التراجع عنها بعد تنفيذها، فلا مجال للعودة إلى الوراء لإلغاء نتائجها. كما أن الممارسة العملية أثبتت بأن السياسة الجزائية القائمة على مفهوم الاستئصال أو العزل للمجرم، لم تكن موفقة بدليل ارتفاع معدلات الجريمة لدى الدول التي تتبنى منظومتها الجزائية هذه العقوبة، بل يستطيع المتبع لخريطة الجريمة على صعيد شتى دول العالم الوقوف على ارتفاع معدلات الجريمة في الدول التي تتبنى عقوبة الإعدام قياساً مع الدول التي ألغت هذه العقوبة.



يدعو مركز "شمس" إلى الاستعاضة عن عقوبة الإعدام بالسجن المؤبد، وإلى ضرورة نشر وتعزيز ثقافة التسامح على الصعيد المجتمعي، وبضرورة تعديل القوانين والعذر المخفف واستبدالها بعقوبات أحر، وإلى ضرورة تقوية ومناصرة الائتلاف العربي لمناهضة عقوبة الإعدام، وأيضا الائتلاف الفلسطيني. وبضرورة إلغاء عقوبة الإعدام من التشريعات الفلسطينية، وإلى القيام بمبادرات محلية وتنظيم ندوات وأنشطة مختلفة لتوعية أفراد المجتمع، وبضرورة توقيف تنفيذ عقوبة الإعدام وإلغائها نهائيا.

يثمن مركز "شمس" موقف السيد الرئيس محمود عباس رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لعدم التصديق على أحكام الإعدام. من خلال استخدام صلاحياته الدستورية، ولتشكيله بعض اللجان لدراسة بعض القوانين التمييزية، وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية.

يطالب مركز "شمس" الحكومة المقالة في قطاع غزة إلى التوقف عن تنفيذ أحكام الإعدام في القطاع، لتعارضه مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان، كما أن هذه الأحكام تتطلب مصادقة الرئيس الفلسطيني محمود عباس. الأمر الذي يعني إن المصادقة على أحكام الإعدام هو حق حصري لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) للعام 2001، وأن أي تنفيذ لحكم إعدام بدون مصادقة الرئيس هو إجراء مخالف لنصوص القانون الأساسي وأحكام القانون.

"انتهى"

Human Rights & Democracy Media Center

"SHAMS"



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية

"شمس"

رام الله : فلسطين:الماصيون،عمارة سنديان3 ،ط1،شارع لويس فافرو ، ص.ب: 429

Ramallah: Palestine: AL- Masuon: Sendian3 Building 1<sup>st</sup> Floor, Luis Favro St

Fax: 02 2985255 Tel: 022985254 P.O. Box: 429

E-mail: c\_shams@hotmail.com info@shams-pal.org , Web site: www.shams-pal.org